المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 27/05/2025

سؤال كتابي رقم: 7326

إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: رفض تمكين شركات من وثائق إدارية بسبب الوضعية الضريبية للمسير

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

تقوم بعض المصالح التابعة للخزينة العامة للمملكة برفض تمكين شركات قانونية من وثائق إدارية ضرورية (مثل شهادة الوضعية الجبائية أو شهادة أداء الصفقات العمومية...)، بذريعة أن المسير لم يُسَوِّ وضعه الضريبي، رغم أن هذه الشركات تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة وقد يتم تغيير مسيرها في أي وقت.

هذا التعامل يُعدّ مخالفًا لمبادئ العدالة الجبائية والشفافية الإدارية، وقد يؤدي إلى عرقلة السير العادي للمقاولات والاستثمار، خاصة في ظل الجهود الحكومية لتشجيع الاستثمار وتبسيط المساطر.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتصحيح هذه الممارسات وضمان احترام الحقوق القانونية للشركات، بما في ذلك تمكينها من الوثائق الضرورية بصرف النظر عن الوضعية الضريبية لمسيريها؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد